المجتمع المدني ودوره في دعم ضحايا الجريمة في المجتمع المصري
بين الواقع والمأمول من وجهة نظر العاملين

إعداد

دكتورة / تقوي سيد حسنين بخيت

مدرس بقسم الاجتماع كلية الأداب جامعة اسيوط

مستخلص

استهدفت الدراسة التعرف على الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لدعم ضحايا الجريمة ، واهم التحديات التي تواجهها ، والاثار المترتبة على الجريمة وكيفية الحد منها ، إضافة إلى كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات ، وذلك على عينة من العاملين بمؤسسات المجتمع المدنى بمحافظة أسيوط والبالغ عددهم (١٦٨) فرداً من مجتمع البحث ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن أهم الخدمات التى تقدمها مؤسسات المجتمع المدنى وبشكل كبير هى صرف مساعدات مالية للأسر لمواجهة نفقات المعيشة ومساعدة الابناء لاستكمال تعليمهم ، فيما أشارت إلى أن هناك ضعف شديد فى بعض الخدمات وعلى رأسها الاهتمام بتنفيذ مشروعات الاسر المنتجة ومساعدة القادرين على العمل بتلك الاسر في ايجاد فرص عمل لهم ، وأوضحت أن أهم التحديات التى تعوق عمل مؤسسات المجتمع المدنى هى عدم توافر الإمكانيات المالية الكافية والحاجة إلى كوادر بشرية كفؤة ، كما أظهرت أن الاثار المادية والنفسية هى الاكثر حدوثاً لضحايا الجريمة وأن الدعم المادى والتوعية المجتمعية والتأهيل المهنى هى العوامل الاكثر تأثيراً فى الحد من أثار الجريمة ، وأن التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنى وبعضها البعض والتنسيق مع الجهات الحكومية إضافة إلى توفير كوادر بشرية مؤهلة أكثر العوامل التى تساعد على تفعيل دورها فى دعم ضحايا الجريمة .

كلمات مفتاحية : مؤسسات ، المجتمع ، المدنى ، ضحايا ، الجريمة ، العاملين.

Abstract

The role of civil society in supporting victims of crime in Egyptian society between reality and hope –from the workers' point of view

The study aimed to identify the services provided by civil society organizations to support victims of crime, the most important challenges they face, the effects of crime and how to reduce it, in addition to how to activate the role of civil society organizations in supporting victims of crime. The data, on a sample of workers in civil society institutions in Assiut Governorate, whose number is (168) individuals from the research community, and the study concluded several results, including: Educating them, while she indicated that there is a severe weakness in some services, foremost of which is interest in implementing projects for productive families and helping those who are able to work in those families to find job opportunities for them. competent human beings, as it showed that the material and psychological effects are the most common occurrence for the victims of crime and that material support, community awareness and vocational rehabilitation are the most effective factors in reducing the effects of crime, and that cooperation between civil society institutions and each other and coordination with government agencies in addition to providing more qualified human cadres Factors that help activate their role in supporting crime victims.

Keywords : " civil , society , organizations, victims, crime , workers.

المقدمة ومشكلة البحث : Introduction and research problem

اهتمت مختلف العلوم الجنائية بالجريمة، والمجرم، والضحية، ومن بين هذه العلوم علم الاجتماع الجنائي، وعلم الإجرام اللذان يعدان من خلاصة ثمرة علوم أساسية مختلفة مثل علم الحياة الجنائي، وعلم النفس الجنائي، وعلم العقاب، وان كان لهما علاقة وطيدة بعلوم أخرى مثل الطب الشرعي، وعلم النفس القضائي، والشرطة، وهدفهما الأساسي– أي علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام – دراسة المجرم والجريمة وتحديد سبل قمع وتحجيم الجريمة والوقاية منها (بخيت ، ٢٠١٢ ، ١٩).

ويمكن القول بأن الدراسات التي تُجرى في مجال الجريمة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسة وهى: البحث في أسباب الجريمة، والكشف عن دوافعها، أو محاولة تخفيف حدة المشكلة الإجرامية، أو ما يتعلق بمشكلة إصلاح المجرمين (أحمد ، ١٩٨٧ ، ٢٣).

وفي إطار اهتمام كل من علمي الاجتماع الجنائي، وعلم الإجرام، بالضحية حيث إنها احد الأركان الأساسية للجريمة والتي لا ينفصل دورها عن المجرم، وإن كان للضحية – أحيانا – أثرًا كبيرًا في ارتكاب الجريمة التي وقعت ضده، وقد يكون ذلك بفعل جنس المعتدي علية، أو لونه، أو لغته، أو دينه، أو سنه، أو وضعه الوظيفي أو الاجتماعي أو السياسي، أو غير ذلك هو السبب الرئيس لما وقع عليه من جرائم (بخيت ، ٢٠١٢ ، ٢٠) .

إلا أنه من الملاحظ في إطار البحث عن أسباب الجريمة يكون التركيز الأكبر على الجاني، وسلوكه الإجرامي وفعلته الإجرامية، وتهميش الأثر السلبي الواقع على الضحية إلا من خلال التكييف القانوني للفعل الإجرامي لتوقيع العقوبة المناسبة على الجاني لذلك الفعل، ويتم إلى حد كبير إغفال الأضرار الاجتماعية والنفسية والصحية الواقعة على الضحية إثر ارتكاب كثير من أنماط الجريمة، باستثناء القليل من هذه الأنماط الإجرامية التي يتم تعويض المجني عليه فيها ماديا ليكون الحكم فيها لصالح الطرف المتضرر كجرائم التشهير، والسب والقذف، والملكية الفكرية وما تتضمنه من إبداعات العقل؛ كالاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية، وتصميمات، والرموز والأسماء والصور المستخدمة في التجارة... وغيرها علي سبيل المثال لا الحصر.

وفي سياق البحث عن أسباب الجريمة والمجرم أجريت آلاف الدراسات والأبحاث، ولطالما تم إهمال ضحايا الجريمة في سياق إجراءات العدالة الجنائية التي تعطى الأولوية لتقديم الجناة إلى العدالة لتوقيع العقوبة عليهم وفق القانون، مع قلة من الأبحاث المكرسة لدراسة عواقب أنواع الجرائم الأخرى في حدود اطلاع الباحثة .

والمشاهد أن الآثار السلبية التي يخلفها الإيذاء الناتج عن الجريمة على الضحية، له أثره العميق على كل من الضحية والمحيطين به، مما يجعل الضحية في حالة سخط على العالم غير العادل الذي جعل الضحية في هذا الموقف، ولابد من تعقب الجناة.

وعلى المهنيين الذين يساعدون الضحية، فهم مختلف الطرق لمساعدة الضحية لتخطى الأزمة نفسيًا، وماليًا، وجسديًا، واجتماعيًا، وتقديم المعلومات الكافية التي تسهم في تقدم حالة الضحية إلى السوية التي كانت تعيشها قبل وقوع الفعل الإجرامي (Wasserman. et al , 2010, 1).

وعلى الرغم من أنه لا توجد اتفاقية عالمية تعالج حقوق ضحايا الجرائم التقليدية على اختلاف أنماطها، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٥، الإعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، ووافق مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين على هذا النص بتوافق الآراء (وثيقة الأمم المتحدة ، ١٩٩٧ ، فقرة ١).

وتنطبق الأحكام الواردة في هذا الإعلان على الجميع بدون تمييز من أي نوع مثل التمييز على أساس العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو السن، أو اللغة، أو الدين، أو الجنسية، أو غيره من الآراء أو المعتقدات، أو الممارسات الثقافية، أو الملكية، أو المولد، أو المركز الأسرى أو الأصل الإثني أو الاجتماعي.

وحول تباين ردود أفعال الضحايا في الصدمات التي مروا بها من جراء ارتكاب بعض الأنماط الإجرامية ضدهم، فإن حياة ضحايا الجريمة على اختلاف أنماطها قد تحتاج لفترة طويلة حتى تتمكن الضحية سواء كانت ذكر أم أنثى، مسن أو حديث السن إلى تخطى الأزمة التى اعترضت سير حياتهم ونسيان ما حدث، بمعنى أن النجاة من الجريمة والتظاهر بأن الأمور سترجع إلى سابق عهدها يحتاج إلى نوع من التمكين حتى يتثنى لهؤلاء الضحايا التواجد مع الأهل والأصدقاء وزملاء العمل والدراسة وممارسة حياتهم بصورة طبيعية، والشعور بالأمن والأمان.

فعلى سبيل المثال الصدمات طويلة المدى الناتجة عن ارتكاب أفعال إجرامية بالنسبة للضحايا، فإن الذين يتلقون منهم خدمات المساعدة والمشورة للخروج من الأزمة، ومختلف الخدمات الداعمة الأخرى، وأيضا معلومات عن العدالة الجنائية، وحقوق المجني عليهم معظمهم قادرون على التعامل مع صدمة الإيذاء طويلة المدى أي التي تُخلف عاهات، وأيضا الصدمات قصيرة المدى التى يعانيها بعض الضحايا من جراء وقوع الفعل الإجرامي ضدهم، يمكن أن تتفاقم وتتحول إلى ردود فعل طويلة الأمد للصدمة، إذا لم يتم تحديد صدمة الضحية ولم تعالج بمساعدة الصحة العقلية، وتظهر في صورة اكتئاب شديد، وقد تصل إلى خواطر انتحار أو محاولات الانتحار أحيانا، والقلق، واضطراب في العلاقات الاجتماعية، والخوف من زيادة خطر التعرض لمزيد من الإيذاء مما يعزز دور وأهمية الخدمات والمساعدة والمشورة التي تقدم لهؤلاء الضحايا للخروج من الأزمة (Wasserman. et al , 2010, 1).

وفى اعتقاد الباحثة أن الخدمات التى تقدم لهؤلاء الضحايا من مختلف المؤسسات الأهلية والحكومية في بعض المجتمعات لها دورًا مهمًا لبلوغ درجة من الأمان والطمأنينة، لجعلهم يسيرون قدما في الإقبال على الحياة وتخطى الأزمات التي مروا بها.

وفى إطار تنميط الخدمات التي يمكن تقديمها لضحايا الجريمة لا يمكن أن تكون مشروطة بطريقة أو أخرى وإنما يرتبط مستوى الدعم المطلوب بشكل عام بنوع وشدة الضرر الذي وقع على الضحية ولن يحتاج جميع الضحايا إلى نفس المستوى والشكل من المساعدة أو الدعم، فقد يحتاج بعض الضحايا إلى دعم محدود وفقًا للضرر الواقع عليهم، إلا أن المعضلة التي تواجه العاملين على تقديم هذه المساعدات في عملية تقنين الخدمة أو المساعدة التي تقدم للضحايا أو لذويهم، وتقدير المساعدة، واستمرارية تقديمها من عدمه كما في حالة العاهات المستديمة على سبيل المثال التي تنتج عن وقوع فعل إجرامي على ضحية ما من الضحايا .

بين قضايا القتل والعنف الأسري والزوجي إلى التحرش وجرائم الشرف، كشفت دراسات مصرية حديثة عن ارتفاع معدل الجرائم بشكل لافت خلال الفترة الأخيرة، التي جعلت مصر تحتل المركز الثالث عربيا والـ٢٤ عالميا في جرائم القتل، بحسب تصنيف "ناميبو" لقياس معدلات الجرائم بين الدول للعام ٢٠٢١ (الوراقى ، ٢٠٢١).

وقد أوضحت وزارة الداخلية المصرية خلال الاحتفال بعيد الشرطة إنها نجحت في خفض معدلات الجريمة خلال العام بنسبة ١٣.٦%، مقارنة بعام ٢٠٢١، وأنه على صعيد الأمن الجنائي فقد تم تنفيذ ٢٤.٦٢ مليون حكم قضائي، و١١٤١١٢ حكم جناية (عطية ، ٢٠٢٣) ، ولهذا العدد الهائل من الجرائم بالطبع يوجد ضحايا لتلك الجرائم وبأعداد وفق أقل معدل قد تتساوى في العدد مع الجرائم المرتكبة أو تزيد أضعافاً .

وبعد البحث وفى حدود علم الباحثة فهناك ندرة في الدراسات التى تمت فى هذا الشأن ولهذا جاءت فكرة هذا البحث ، والمتمثلة فى التساؤل الرئيسي التالى: **ما دور المجتمع المدنى فى دعم ضحايا الجريمة فى المجتمع المصرى من وجهة نظر العاملين،** وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية وهى:

١. ما الخدمات التى تقدمها مؤسسات المجتمع المدنى لدعم ضحايا الجريمة ؟

٢. ما التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة ؟

٣. ما الآثار المترتبة على الجريمة ؟

٤. كيف يتم الحد من الآثار المترتبة على الجريمة ؟

٥. كيف يتم تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة ؟

أهمية البحث : research importance

أولاً: الأهمية النظرية : theoretical significance

تكمن أهمية البحث من الناحية النظرية في الآتي :

- الكشف عن أهم مؤسسات المجتمع المدنى العاملة في البيئة المصرية والمهتمة بضحايا الجريمة .
- تسليط الضوء على أهم المشكلات التى تواجه ضحايا الجريمة وأسرهم في المجتمع المصرى.
- التحقق من معدلات الجريمة المسجلة بالجهات المعنية وأنواعها المختلفة .

- تقدير حجم الضغوط النفسية والاجتماعية التى يتعرض لها ضحايا الجريمة .

ثانياً: الأهمية التطبيقية : applied significance

- الوقوف على الواقع الفعلى لدور مؤسسات المجتمع المدنى في دعم ضحايا الجريمة وأسرهم وذويهم.
- توجيه أنظار مؤسسات المجتمع المدنى حول أهمية دعم ضحايا الجريمة.
- يساعد هذا البحث فى معرفة أهم أشكال وخدمات دعم ضحايا الجريمة .
- توضيح أهم التحديات التى تحد من دور مؤسسات المجتمع المدنى في دعم ضحايا الجريمة والاثار المترتبة عليها وكيفية الحد منها.
- يساعد على معرفة كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة.

أهداف البحث : research aims

يهدف البحث إلى التعرف على :

١- الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لضحايا الجريمة.

٢- التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة.

٣- الآثار المترتبة على الجريمة وكيفية الحد منها .

٤- كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة.

الاطار النظرى : **Theoretical framework** :

مفهومات الدراسة : **study concepts**

- **مؤسسات المجتمع المدني** : **Civil Society Organizations**

يشير مفهوم المجتمع المدني بصفة عامة إلى ساحة العمل الجماعي التطوعي حول مجموعة من المصالح المشتركة، والأغراض والقيم، من خلال مجموعة من المؤسسات تختلف أشكالها المؤسسية عن تلك الخاصة بالدولة، والأسرة، والسوق، بمعنى أن هذه المؤسسات تتضمن مجموعة متنوعة من المساحات والجهات الفاعلة، والأشكال المؤسسية وتتميز بدرجة من الاستقلالية، مثل الجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية التنموية، والمنظمات النسائية والجمعيات المهنية، ومجموعات المساعدة الذاتية، الحركات الاجتماعية، وجمعيات الأعمال...الخ (Neubert, 5) .

يذكر (Clarke, 1998,42) : أن الأساس الأيديولوجي لعمل منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية (NGO) يثير عددًا من التساؤلات لأسئلة مثيرة للاهتمام حول الأساس الأيديولوجي لعمل المنظمات غير الحكومية في واحدة من أكثر المساهمات المبتكرة للمنظمات غير الحكومية المعاصرة، ويميز " Korten " بين ثلاثة "أجيال" من هذه المنظمات، الأول أعضاؤه ملتزمون بأنشطة الإغاثة والرعاية، والثاني على نطاق صغير محلي، وثالثها تنظيم وتعبئة المجتمع وبناء التحالفات.

ومصطلح المنظمات غير الحكومية (NGO) بحسب (Martens ,2002, 271): وُجد ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي صاغته في البداية الأمم المتحدة (UN) عند ميثاق الأمم المتحدة وتم اعتماده في عام ١٩٤٥، حيث نصت المادة ٧١ على إمكانية اعتماد المنظمات غير الحكومية إلى الأمم المتحدة لأغراض التشاور، وهكذا قام العلماء أولاً بتطبيق المصطلح بشكل أساسي على المنظمات غير الحكومية فقط عند الإشارة إلى الجهات المجتمعية الفاعلة التي هي (بسبب معايير الأمم المتحدة) هيئات دولية وتشارك في سياق الأمم المتحدة في العقود الأخيرة من القرن الفائت وخاصة في الثمانينات، أصبح مصطلح المنظمات غير الحكومية شائعًا أيضًا للجهات المجتمعية الفاعلة من جميع أنواع المشاركة خارج إطار الأمم المتحدة، على الصعيدين الدولي والوطني

يذكر (عبد الفتاح، ٢٠٠٨ ، ٤٠) أن هذه المؤسسات آياً كان المصطلح المستخدم للدلالة إليها بكونها منظمة تطوعية خاصة، تتبنى أهدافا متنوعة وقد تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات وفق أهداف محددة، وهي تميز في تعريفها ببنية المؤسسة والجمعية من وجهة النظر العربية، حيث ترى أنه على الرغم من وجود سمات مشتركة بينهما باعتبارهما مبادرات أهلية إلا إن المؤسسة تتسم بدرجة اكبر من التعقيد، كما أنها تعتمد على تخصيص مال معين لتحقيق أهداف معينة، أما بعض الجمعيات فقد تسعى إلى الربح ولكنها تستند إلى مصادر تمويل عادية كاشتراكات الأعضاء والهيئات والتبرعات ودعم الدولة دون أن يستند كيانها على تخصيص مال محدد، هذا إلى جانب الجمعيات غير الهادفة للربح، وهي تضم أشخاص طبيعيين وليسوا اعتبارين كالمؤسسة الخاصة.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الجمعيات لغويا، مفردها جمعية، وتعرف بأنها طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة (اللغويين العرب ، ١٩٨٩ ، ٢٦٢)

يشير (بدوى ، ١٩٨٧ ، ٢٥٢) أن مؤسسات المجتمع المدني تتكون من مجموعة أفراد تراعى الدقة الشديدة في اختيارهم ويرتبطون ببعضهم البعض ارتباطًا شديدًا وينشدون أهدافًا مشتركة محددة ويساهمون مساهمة فعاله في تحقيق هذه الأهداف.

ونستنتج من العرض السابق وعلى الرغم من اختلاف المسميات التي وردت في التعريفات السابقة سواء كانت جمعيات أو مؤسسات غير حكومية إلا أنها تدور حول مضمون واحد على أنها كيانات ذات تنظيم إداري محدد وأهداف واضحة وتعتمد في تمويلها على المبادرات الأهلية، وأحيانا على دعم محدود من الدولة، وتمثل العمود الفقري للمجتمع المدني.

– الضحايا (المجني عليهم): Victims

يُطلق مصطلح ضحايا الجريمة بصفة عامة، على كل من وقع عليه الفعل المجرَم قانوناً أو أصابه الضرر، أما ففي اللغة الانجليزية فإن كلمة ضحية victim جاءت من الأصل اللاتيني Victima وهي تعني تقديم الأضاحي Sacrifice كقاربين للآلهة المعبودة (Ann Wolbert . et al , 2010 , 4).

وأشار (Spalek, 2006 , 9) إلى أن مفهوم (مصطلح الضحية) يشير في اللغة الانجليزية إلى أربعة معاني طبقاً لما ورد في قاموس أكسفورد Oxford English Dictionary وهي:

١– تشير إلى الأشخاص الذين أصيبوا أو قتلوا في حادث أو ظرف معين.

٢– تشير إلى شخص أو شيء دُمِر أو جرح نتيجة لطمع كائن معين ورضاء لشغفه.

٣– تشير إلى الفريسة.

٤– تشير إلى الكائن الذي يذبح للتقرب للآلهة.

بالرجوع إلى الإعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة في الفقرة الأولى، فإن مفهوم الضحية يقصد به: الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فرديا أو جماعيا، بما في ذلك الضرر البدني، أو العقلي، أو المعاناة النفسية، أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء، بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة".

ويشمل هذا التعريف فئات كثيرة من الأضرار التي يعانى منها الأشخاص نتيجة السلوك الإجرامي، وتتراوح من الإصابة الجسدية والنفسية إلى الضرر المالي أو غيره من أشكال الضرر بحقوقهم بغض النظر عما إن كانت الإصابة أو الضرر موضع الحديث نتيجة سلوك إيجابي أو عدم القيام بفعل.

وأوضحت الفقرة الثانية من هذا الإعلان أن أي شخص يمكن اعتباره ضحية "بصرف النظر عما إذا كان مرتكب الفعل قد عرف أو قبض عليه أو قُدم إلى المحاكمة أو أدين، وبصرف النظر عن العلاقة الأسرية بينه وبين الضحية". وكما جاء في نفس المادة: "يشمل مصطلح 'الضحية' أيضا، حسب الاقتضاء، العائلة المباشرة للضحية الأصلي أو الأفراد الذين يعولهم مباشرة والأشخاص الذين أصيبوا بضرر من جراء التدخل لمساعدة الضحايا في محنتهم أو لمنع الإيذاء ."(حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل ، ٦٦٤-٦٦٥)

وقد عرّف عدد من فقهاء القانون مفهوم الضحية كما يلي:

عرض (نجم، ١٩٨٣ ، ٧١) أن فقيه القانون "Rocco" يرى أن الضحية: هو الشخص المحمي بنص القانون من الجريمة، أما مانزين Manzin، فيعرفه بأنه الشخص الذي يتحمل الآثار المباشرة للجريمة.

في حين يرى (العويجي، ١٩٨٧ ، ١٥) أن مفهوم الضحية هو: كل شخص أصيب بسوء سواء كان ذلك إيذاءً جسدياً أم ضرراً مادياً أو معنوياً؛ نتيجة لاعتداء غير مُحِق وقع عليه.

يذكر (حربة، ١٩٨٨، ٥) أن الضحية هو المجني عليه في الجريمة، أي الشخص الذي وقعت عليه جريمة ما أو أريد له ذلك.

كما يرى (عوض، ١٩٨٩ ، ٣٢٢) أن الضحية ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي انتهك ماله القانوني أو انتهكت حقوقه مباشرة أو هددت بالانتهاك أو عرضت له عن طريق الجريمة.

يشير (موسى ، ١٩٩٠ ، ١٧٧) إلى أن مفهوم الضحية يأتي استنادًا إلى الضرر الواقع عليه من قبل، جراء جريمة، أو بمعنى آخر هو كل شخص يمثل الطرف السلبي في الجريمة، ويمكن أن يكون سببا فيها.

يؤكد (Viano, 2000, 10) أن الضحية هي أي فرد تضرر من آخرين A Victim is any Individual Harmed by another or by others .

يرى (خلفي، ٢٠١١ ، ٣٢٩) بأن الضحية: هو الشخص الذي وقعت عليه الجريمة سواء تحقق الضرر أم لم يتحقق، ويستوي في المجني عليه أن يكون شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً.

ويتضمن مصطلح الضحية أيضا، العائلة القريبة أو الأشخاص الذين تعولهم الضحية أو الأشخاص الذين لحقهم الضرر؛ لأنهم هبّوا لنجدة الضحايا وهم في خطر أو حاولوا منع الأذى عنهم.

يضيف (إبراهيم، ٢٠٠٤ ، ١٣٤) أن الضحية كما يعرفها رجال القانون بأنها: كل من يكون محلاً لمعاناة ناجمة من فعل غير مشروع. ومن ثم فهم يرون أن مفهوم الضحية من المنظور القانوني مفهوم مرن يستعصى على التحديد القانوني، نظراً لاختلاف التشريعات في تحديد الأفعال المشروعة وغير المشروعة.

ويرى (عبد العال، ٢٠٠٦ ، ١٥-١٦) أن مصطلح المجني عليه يختلف عن مصطلح المضرور، ويمكن إيجاز هذا الاختلاف، في أن المضرور هو من أصابه ضرر من الجريمة، بينما المجني عليه هو المقصود من الجريمة حتى ولو لم يصبه ضرر على الإطلاق. أما عن اختلاف مصطلح الضحية عن مصطلح المجني عليه فإن بعض رجال القانون والباحثين يعبرون عن مصطلح المجني عليه بلفظة الضحية.

تعتبر (Walklate, 2007,27) أن الاستعمال الشائع لمصطلح الضحية: يعني ذلك الشخص الذي يعاني من سوء الحظ (the common usage of the word connotes an individual who has suffered some kind of misfortune).

تضيف(Walklate, 2007,144) أن الكثير من الناس يتعاملون مع مصطلح الضحية كالطبيب والأكاديمي .... إلخ، إلا أن هذا المصطلح يمثل إشكالية في تحديد معناه بالنسبة لكل تخصص.

ويرى (Karmen, 2010, 20) أن مفهوم مصطلح الضحية: كل من وقعت الجناية على نفسه، أو ماله، أو على حق من حقوقه. وقد يكون شخصاً طبيعياً، أو شخصاً معنوياً؛ بمعنى أن الضحية هو أي شخص يعانى من أذى أو خسارة أو صعوبات لأي سبب.

فالمجني عليه هو الضحية، وهو من وقع عليه الاعتداء بفعل يوصف في القانون بأنه جريمة، وهناك من يتم وصفه بالضحية المباشرة للجريمة، ولا يراد بهذا الوصف إلا للتمييز بين المجني عليه الخاص – فرد أو أكثر – وهو من وقعت الجريمة اعتداءا على حق من حقوقه.

والمجني عليه بصفة عامة هو المجتمع الذي تأذى بالجريمة، ومنهم من يؤثر استخدام لفظ الضحايا للدلالة على ضحايا السلوك المجرم، فضلاً عن اللذين يصابون بالضرر في عائلاتهم وأقاربهم الذين أضيروا في أجسامهم وسمعتهم وعواطفهم، إلا أن الغالب عند الفقه القانوني استعمال لفظة الضحية، ويراد بها كلاً من المجني عليه والمضرور من الجريمة.

وفي حدود اطلاع الباحثة لا يوجد تعريف لكلمة الضحية في النصوص التشريعية؛ حيث لم تظهر فيها إلا مؤخرا، وكانت تستخدم في السابق مصطلحات تعبر عن ذلك مثل: الشاكي، أو الطرف المتضرّر، أو المجني عليه، أو الطرف المدني.

الدراسات السابقة : Previous studies

تناولت الباحثة عرض الدراسات السابقة من الاحدث إلى الاقدم كالتالى:

- دراسة (العشرى ، ٢٠٢٢) بعنوان : دور الجمعيات الاهلية فى مساعدة ضحايا الجريمة ، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الاهلية فى تقديم المساعدة لضحايا الجريمة وتوضيح ضوابط عمل تلك الجمعيات ، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج منها : أن مساعدة ضحايا الجريمة وتلبية احتياجاتهم، تتطلب التعاون بين مؤسسات الدولة المختصة من جانب، والجمعيات الأهلية المعنية بضحايا الجريمة من جانب آخر، حيث تتعدد هذه الاحتياجات، مثل تقديم المساعدات القانونية، والمادية، والصحية، وتوفير المأوى فى بعض الجرائم، وغيرها من المساعدات التى تهدف إلى حماية حقوق الضحايا، حيث يرتبط مستوى المساعدة المطلوب بشكل عام بنوع الضرر الذى تم التعرض له، وقد تكون هناك خدمات متخصصة لفئات معينة من ضحايا الجريمة كالمرأة والأطفال وكبار السن، ولهذا تعد الجمعيات الأهلية المعنية بضحايا الجريمة، شريكاً مهما فى جهود مكافحة الجريمة، من خلال تقديم هذه الخدمات بجانب جهود المؤسسات الرسمية و ، بما فى ذلك المشاركة فى برامج إعادة تأهيل الضحايا واندماجهم الاجتماعى، ونشر الوعى بمخاطر الجريمة ، كما أشارت إلى إلى أن عمل الجمعيات الأهلية فى مجال مساعدة ضحايا الجريمة، يقتضى وضع بعض الضوابط التى تضمن قيام الجمعية الأهلية بأداء دورها فى هذا النطاق، بما فيها الاعتراف القانونى بالجمعية بالعمل فى هذا المجال، وضمان توافر الخبرة والإمكانات اللازمة والكوادر المتخصصة بالجمعية، خضوع الجمعية للرقابة والإشراف.

- دراسة (الشحى ، ٢٠٢١) بعنوان : دور الاجهزة الامنية في حماية ضحايا الجريمة تطبيقا على ضحايا الاتجار بالبشر ، هدفت الدراسة إلى بيان حقوق ضحايا الاتجار بالبشر وكيفية التعامل معهم ، اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفى التحليلى للتشريعات العربية (مصر ، الامارات ، الاردن) ، والمنهج المقارن بينها وبين بروتوكول باليرمو ، وأظهرت نتائج الدراسة أن الرعاية المطلوبة للضحايا لها العديد من الجوانب وتبدأ بفترة التفكير التي تعطى للضحايا للتعافي وبناء الثقة مع مأموري الضبط القضائي والوحدات التنظيمية المعنية في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر بأنهم سوف يحمون مصالحهم وتلبية بقية الاحتياجات من الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والنفسية والدعم القانوني والتمكين وأخيرا العودة الطوعية واعادة الدمج. فالرعاية والحماية تبدأ من لحظة اكتشاف الضحية ومعاملتها المعاملة الكريمة اللائقة بحفظ الكرامة من قبل الاجهزة الشرطية إلى أن تحول إلى مراكز الإيواء حيث يتم تقديم كل أوجه الرعاية المطلوبة للضحية بواسطة الاختصاصيين بالمراكز وبالتعاون مع الجهات المختلفة بالدولة كالمستشفيات والعيادات الطبية وكافة مؤسسات المجتمع المدني .
- دراسة (أبوشامة ، ٢٠٢٠) بعنوان :" تعويض ضحايا الجرائم الإرهابية ، هدفت الدراسة إلى التعرف على الطرق المختلفة لتعويض ضحايا العمليات الإرهابية ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوثائقي، والمنهج الوصفي. وقسمت الدراسة إلى مبحثين، تناول الأول مفهوم ضحايا الجريمة الإرهابية. وكشف الثاني عن حق الضحايا في جبر الضرر وفقاً للقواعد العامة. وعن حماية ضحايا الإرهاب في النظم العربية والدولية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ومن أبرزها، حق ضحايا الجريمة في الانتصاف من خلال الوصول إلى آليات العدالة والحصول على الانصاف الفوري وفقا لما تنص عليه التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالضرر الذي أصابهم. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء وتعزيز الآليات القضائية والإدارية حسب الاقتضاء لتمكين الضحايا من الحصول على الإنصاف من خلال الإجراءات الرسمية أو غير الرسمية العاجلة والعادلة وغير المكلفة وسهلة المنال، وينبغي تعريف الضحايا بحقوق في التماس الإنصاف من خلال هذه الآليات.

- دراسة (الرقاد ، ٢٠١٩) بعنوان : دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الجريمة ، هدفت الدراسة إلى توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الجريمة من خلال توضيح ماهية مؤسسات المجتمع المدنى ، ووسائل تحقيق فاعلية أداء مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة ، وخلصت إلى أن دور المجتمع المدني يمكن أن يسهم بنصيب وافر في الوقاية من الجريمة من خلال تحصين أفراد ، وهذا الدور المهم في منع أو الحد من مكافحة الجريمة بشتى طرقها وأوصافها ، وذلك من خلال الأسرة كوحدة أولية للضبط الاجتماعي والمؤسسات التربوية كالمدرسة ودورها في توعية النشء وغرس القيم والانتماء والولاء ومحاربة الانحراف إضافة إلى دور المؤسسات ذات النفع العام والأندية ، بنشر التوعية الأمنية وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات العلمية وأيضا للمؤسسات الدينية وبخاصة المسجد له دور فاعل في مجال مكافحة الجريمة وبيان أثارها الخطرة وإضافة إلى الدور التي تقوم به المؤسسات الإعلامية والإعلام الأمني في إبراز خطورة هذه الظاهرة والحد منها.
- دراسة (الحارسى ، ٢٠١٨) بعنوان : دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق العشوائية ، هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض التصورات المستقبلية لدعم وتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى مواجهة مشكلات المجتمع ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها : العمل على توفير الوظائف المناسبة للشباب العاطل ، العمل على تقديم مساعدات للفقراء ، العمل على الاهتمام بمشروعات الأسر المنتجة ، كما أشارت إلى أهم التحديات وهى عدم وجود خطط تنموية واضحة ، عدم توافر بيانات إحصائية دقيقة عن حاجات السكان ، وانخفاض مستوى الخدمات التى تقدمها مؤسسات المجتمع المدنى .
- دراسة (الجعيد ، ٢٠١٨) بعنوان : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسر السجناء دراسة اجتماعية لبعض أسر السجناء في مدينة جدة ، هدفت الدراسة إلى لمعرفة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسر السجناء. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات الميدانية من أجل الكشف عن أثر سجن الأب على الأوضاع الاجتماعية لأسر السجناء، ومعرفة أبعاد سجن الأب على الزوجة والأبناء، معرفة أوضاع أسر السجناء الاقتصادية، والتعرف على نوعية الخدمات والمساعدات التي تقدم لأسر السجناء ومدى الاستفادة منها. طبقت الدراسة على سبعين أسرة من أسر السجناء السعوديين من نزلاء سجن بريمان بمحافظة جدة، مع مراعاة

أن يكون رب الأسرة سعودي ومضى على سجنه أكثر من أربعة أشهر ولديه أبناء. كان الاستبيان هو الوسيلة الرئيسية التي اعتمد عليها لجمع البيانات، بالإضافة إلى وسيلة المقابلة المعمقة. وأظهرت الدراسة تدنى الوضع الاقتصادي لأسر السجناء، كما أن معظمها يقطن الأحياء الشعبية وأغلبهم لا يمتلك السكن بل يستأجره. وإن ٤٠% من أسر السجناء تعتمد على الضمان الاجتماعي اعتماداً أساسياً. وإن المسئول عن رعاية الأسرة خلال فترة قضاء الأب عقوبة السجن هن الزوجات، ثم يليهم أحد الأبناء أو والد الزوجة. وكشفت الدراسة أيضاً عن الأثر السلبي لسجن الأب على الأسرة وأفرادها والذي يزيد كلما قل تعليم الأب وكلما كان أكبر سناً. وكانت تتمثل في انخفاض المستوى الدراسي وزيادة الانحراف لدى الأبناء، والانعكاسات على الزوجة ونفسيتها.

- دراسة (العضايلة ، ٢٠١٨) بعنوان : دور مؤسسات المجتمع المدنى العاملة في مجال مواجهة الفقر فى مدينة عمان ، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدنى العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان وذلك من خلال التعرف على آليات عملها والاستراتيجيات التى تتبعها والبرامج التى تقدمها ، وكذلك التحديات التى تحد من أدائها ، تم تطبيق الدراسة على كافة العاملين في برنامج تمكين جيوب الفقر في المؤسسات الاربعة المعتمدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولى والبالغ عددهم (٦٤) موظفاً وموظفة ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : أن أهم البرامج التى تقدمها المؤسسات هى برامج التدريب والتأهيل لأفراد المجتمع المحلى وتنمية مهاراتهم لمواجهة متطلبات الحياة ، وكانت أهم التحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية الاجتماعية على الترتيب
- دراسة (الخليفى ، ٢٠١٦) بعنوان : " دور الشرطة في رعاية ضحايا الجريمة " ، هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الشرطة في رعاية ضحايا الجريمة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والإحصائي، والبياني. وتكونت الدراسة محورين الأول: دور الشرطة في حماية حقوق ضحايا الجريمة ، و الثاني: دور المؤسسات في حماية حقوق ضحايا الجريمة. وأشارت الدراسة عدة نتائج منها : خلو أغلب التشريعات الوطنية –وخاصة تشريعات الدول العربية–من مواد تضمن رعاية أو تقريراً لحقوق الضحايا. عدم إلمام كثير من رجال الشرطة على إنفاذ القانون بالمفهوم الواسع لضحايا الجريمة أو أنماطهم، كذلك افتقادهم لأسلوب المعاملة مع ضحايا الجريمة. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع دائرة أنماط ضحايا الجريمة لتشمل أنماطاً أخرى لضحايا الجريمة من الواجب حمايتهم وتوفير الرعاية اللازمة لهم.

- دراسة (سعدون ، جاسم ، ٢٠١٥) بعنوان : حماية حقوق ضحايا الجريمة فى مرحلة التحقيق الابتدائي ، هدفت الدراسة إلى إعادة النظر في إهمال الضحية بحيث تتناول حقوق كافة الأطراف الممثلة للظاهرة الإجرامية سواء في سياسة التجريم أم العقاب أو الوقاية ومن ثم يمكن أن نساهم ولو بقدر في فهم طبيعة الضحية خصائصها ، واستخدمت الدراسة المنهجين الوصفى التحليلى ومنهج تحليل المضمون للقانون العراقي ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها : ان لفظة ضحية الجريمة تطلق ويراد بها في الغالب كل من المجني عليه والمتضرر من الجريمة، الأمر الذي يطرح فكرة التسوية بين مصطلحي المجني عليه والمتضرر من الجريمة، وبعبارة أخرى ان يكون كل متضرر من الجريمة مجنيا عليه وكل مجني عليه متضرر من الجريمة ،فكلاهما ضحية للجريمة، ومن ثم عدم التفرقة في مفهوم المجني عليه في الدعوى الجزائية بين المجني عليه الذي وقعت عليه الجريمة عدوانا عليه وبين المجني عليه الذي لحقه ضرر منها ، وأن من حق ضحايا الجريمة الإطلاع على محاضر التحقيق ، والحصول على صور منها سواء تم التحقيق في حضورهم أم في غيبتهم ، وأيضا من الإطلاع على المحاضر أو الحصول على صور من أوراقه، بحجة أن منع الخصم من الحضور للضرورة يقتضي حرمانه من الإطلاع على ما اتخذ في غيابه لذات السبب.
- دراسة (هلال ، ٢٠١٢) بعنوان : " ضحايا الجريمة دراسة اجتماعية على عينة من ضحايا جرائم السرقة " ، هدفت الدراسة إلى بحث مجموعة من المداخل النظرية المفسرة لضحايا الجريمة نظرا لافتقار الفكر السوسيولوجي إلى وجود نظريات تتناول هذا الموضوع ، وتتمثل هذه المداخل في مدخل السمات الذي يشير إلى وجود صفات وسمات معينة في الشخص مهيئة لوقوعه ضحية وفريسة للجريمة ، والمدخل التفاعلي (تحرش الضحية بالجاني) والذي يكشف عن أن الضحية قد تشجع أو تستثير السلوك الإجرامي لدى الجاني ، وأخيرا مدخل أسلوب الحياة والنشاط الروتيني والذي يوضح أن أسلوب الحياة الذي يسير عليه الشخص ويرتبط ارتباطا وثيقا بوقوعه ضحية للجريمة من خلال تعريض نفسه للمواقف التي تؤدى إلى هذه العملية. أيضا قدمت الدراسة العديد من المحاولات الخاصة بتصنيف ضحايا الجريمة سواء على أسس قانونية أو عضوية أو نفسية واجتماعية ثم توجت ذلك بتقديم تصنيف الأمم المتحدة. ولقد انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة من أبرزها : أن أغلب ضحايا جرائم السرقة من الذكور والمتزوجين ويتراوح مستواهم التعليمي ما بين التعليم الإعدادي والثانوي وأن أغلب الضحايا من الموظفين ورجال الأعمال والحرفيين وأن وقوع الجريمة ضدهم كان في ساعة متأخرة من الليل وأنه لا يوجد سابق معرفة بين الضحايا والجناة وأخيرا أوضحت النتائج بأن الضحايا قد عانوا من الاكتئاب والضيق والحزن والشعور بالدونية والنقص. كما أوضحت الدراسة أن هناك خسائر مادية لحقت بالضحايا من جراء جرائم السرقة تراوحت ما بين دخل الضحية الذي يتقاضاه شهرياً إلى ما يتقاضاه في مدة شهرين أو ثلاثة شهور في بعض الحالات.

- **التعليق على الدراسات السابقة :**

أهتمت الدراسات السابقة بالتعرف على دور مؤسسات المجتمع المدنى لبعض الدول العربية – كالإمارات والاردن والعراق – في مواجهة الفقر و معرفة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لضحايا الجريمة وبيان حقوقهم وذلك ببحث أهم الطرق لتعويض الضحايا ووسائل تحقيق فاعلية أداء مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة ، ووضع تصورات مستقبلية لدعم وتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى مواجهة مشكلات المجتمع بالتعاون مع الاجهزة الشرطية والمؤسسات الحكومية من أجل رعاية ضحايا الجريمة ، كما سعت لبحث المداخل النظرية المفسرة لضحايا الجريمة نظرا لافتقار الفكر السوسيولوجي إلى وجود نظريات تتناول هذا الموضوع وإعادة النظر في إهمال الضحية بحيث تتناول حقوق كافة الأطراف الممثلة للظاهرة الإجرامية سواء في سياسة التجريم أم العقاب أو الوقاية ، كما أشارت إلى ضرورة وجود مجموعة من ضوابط عمل تلك المؤسسات من أجل تفعيل ضورها ليس فقط فى دعم ورعاية ضحايا الجريمة وإنما فى الوقاية من حدوث الجريمة من الاساس .

وتسعى الدراسة الحالية إلى بيان ذلك الدور لمؤسسات المجتمع المدنى فى دعم ضحايا الجريمة فى المجتمع المصرى وأهم التدحديات التى تواجهها وسبل تفعيل دورها.

- **إجراءات البحث** : Search procedures

منهج البحث : Research Methodology

استخدمت الباحثة (المنهج الوصفي التحليلى) ، وهذا المنهج يجمع بين منهجين علميين أساسيين هما المنهج التحليلي والمنهج الوصفي، فيكون المنهج الوصفي هو الأساس في دراسة الظاهرة، ويساعده المنهج التحليلي على معرفتها وتحليلها وإيجاد الحلول الناجحة لها، مما يؤدي الى نجاح العملية البحثية.

مجتمع وعينة البحث : Research community and sample

تمثل مجتمع البحث في العاملين بمؤسسات المجتمع المدنى بمحافظة أسيوط، وقد تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية وبنسبة (١٠%) من مجتمع البحث ، والجدول التالى (١) يوضح توصيف مجتمع وعينة البحث .

جدول (١)

توصيف مجتمع وعينة البحث

م	المؤسسة	المجتمع	العينة
١	الادارة العامة للضمان الاجتماعى	٦٤	٦
٢	الادارة العامة للدفاع الاجتماعى	٤٠	٤
٣	الادارة العامة للأسر المنتجة	٤٣	٤
٤	الادارة العامة للجمعيات والاتحادات	٤٩	٥
٥	الادارة العامة للأسرة والطفولة	٣٨	٤
٦	جمعية صناع الحياة	٣٨٣	٣٨
٧	جمعية رسالة	٣٦٩	٣٧
٨	جمعية مصر الخير	٢٩٧	٣٠
٩	جمعية الاورمان	٢٥٥	٢٦
١٠	جمعية مشكاة نور	٨٥	٩
١١	جمعية الجيل المنتج	٥٣	٥
المجموع الكلى		١٦٧٦	١٦٨

أدوات جمع البيانات : Data collection tools

. استبيان دور مؤسسات المجتمع المدنى في دعم ضحايا الجريمة :

وهو استبيان من إعداد الباحثة واتبعت في إعداده الخطوات العلمية وإجراء المعاملات العلمية الآتية :

١. القراءة والإطلاع : قامت الباحثة بالإطلاع على العديد من الدراسات والمراجع التي تناولت موضوع مؤسسات المجتمع المدنى وضحايا الجريمة.

٢ . تحديد هدف الاستبيان :

تم تحديد هدف الاستبيان وقد تمثل في التعرف علي دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم ضحايا الجريمة .

٣ . تحديد أبعاد الاستبيان :

بعد الاطلاع على الدراسات والبحوث العلمية وتحديد الهدف من الاستبيان قامت الباحثة بوضع مجموعة من الابعاد للاستبيان وعرضها على مجموعة من الخبراء في مجال " علم الاجتماع " عددهم (١٠) خبراء بحيث لا تقل مدة خبرتهم في المجال عن (١٠) عشر سنوات (ملحق ١) وذلك لإبداء الرأي في مدي مناسبة هذه الابعاد لموضوع البحث ، والجدول (٢) يوضح ذلك .

جدول (٢)

النسبة المئوية لآراء السادة الخبراء حول مدي مناسبة أبعاد استبيان

دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم ضحايا الجريمة (ن = ١٠)

الابعاد	رأي الخبير		النسبة المئوية
	موافق	غير موافق	
الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لضحايا الجريمة	١٠	–	%١٠٠
التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة	١٠	–	%١٠٠
الآثار المترتبة على الجريمة	٨	٢	%٨٠
الحد من الآثار المترتبة على الجريمة	١٠	–	%١٠٠
كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة	١٠	–	%١٠٠

يتضح من جدول (٢) :

تراوحت النسبة المئوية لآراء الخبراء حول مدى مناسبة أبعاد الاستبيان ما بين (٨٠ % : ١٠٠%) ، وقد أرتضت الباحثة نسبة مئوية ٧٠ % فأكثر من أراء السادة الخبراء لقبول البعد وبهذا تم قبول جميع أبعاد الاستبيان.

٤ . صياغة عبارات الاستبيان :

قامت الباحثة بوضع مجموعة من العبارات لكل بعد من أبعاد الاستبيان وقد بلغ عدد العبارات (٢٥) خمسة وعشرون عبارة لعدد ست أبعاد ، وقد روعي عند صياغة العبارات ، أن يكون للعبارة معنى واحد ومحدد ، والابتعاد عن العبارات و الكلمات التي تحمل أكثر من معنى (ملحق ٢) ، حيث قامت الباحثة بعرض تلك العبارات على مجموعة من الخبراء في علم الاجتماع عددهم (١٠) عشرة خبراء بحيث لا تقل مدة خبرتهم في المجال عن (١٠) عشر سنوات (ملحق١) وذلك لإبداء الرأي في مدي مناسبة العبارات لأبعاد الاستبيان وهدف البحث.

– المعاملات العلمية للاستبيان : Scientific transactions of the questionnaire

أ . الصدق : (١) صدق المحتوى : Authenticity of the content

قامت الباحثة بعرض العبارات على مجموعة من الخبراء وعددهم (١٠) خبراء (ملحق١) وذلك لإبداء الرأي في مناسبة الابعاد وعبارات الاستبيان وعددها (٢٥) خمسة وعشرون عبارة ، وقد تبنت الباحثة نسبة ٧٠% فأكثر لقبول البعد أو العبارة ، جدول (٣) يوضح النسبة المئوية لآراء الخبراء على عبارات الاستبيان .

جدول (٣)

النسبة المئوية لآراء الخبراء على عبارات الاستبيان (ن = ١٠)

البعد	المتغير	العبـارات					
الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لضحايا الجريمة	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦
	تكرارها	١٠	٩	١٠	١٠	١٠	٧
	النسبة المئوية	١٠٠	٩٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٠
التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة	رقم العبارة	٧	٨	٩	١٠	١١	
	تكرارها	٨	١٠	٩	٧	١٠	
	النسبة المئوية	٨٠	١٠٠	٩٠	٧٠	١٠٠	
الآثار المترتبة على الجريمة	رقم العبارة	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	
	تكرارها	١٠	١٠	١٠	٨	٧	
	النسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٠	٧٠	
الحد من الآثار المترتبة على الجريمة	رقم العبارة	١٧	١٨	١٩	٢٠		
	تكرارها	١٠	١٠	١٠	١٠		
	النسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		
كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة	رقم العبارة	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	
	تكرارها	١٠	٨	١٠	١٠	٨	
	النسبة المئوية	١٠٠	٨٠	١٠٠	١٠٠	٨٠	

يتضح من جدول (٣) : تراوحت النسبة المئوية لآراء الخبراء حول عبارات الاستبيان ما بين (٧٠% : ١٠٠%) ، وبذلك تم قبول جميع العبارات لحصولها على نسبة إتفاق ٧٠ % فأكثر من آراء الخبراء لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٢٥) خمسة وعشرون عبارة .

– كما تم تعديل صياغة بعض العبارات .

(٢) صدق الاتساق الداخلي :

لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان قامت الباحثة بتطبيقه على عينة استطلاعية قوامها (٣٥) خمسة وثلاثون فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية للبحث ، حيث تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذى تنتمى إليه ، وحساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان ، وكذلك حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد والدرجة الكلية للاستبيان والجداول التالية (٤، ٥ ، ٦) توضح النتائج على التوالي.

جدول (٤)

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه (ن = ٣٥)

الخدمات المقدمه		التحديات		الاثار		الحد من الاثار		كيفية تفعيل دورها	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠.٧٥	٧	٠.٨٠	١٢	٠.٦٩	١٧	٠.٨١	٢١	٠.٧٨
٢	٠.٧٣	٨	٠.٨١	١٣	٠.٧٥	١٨	٠.٧٧	٢٢	٠.٧٦
٣	٠.٨٦	٩	٠.٧٩	١٤	٠.٨٠	١٩	٠.٧٩	٢٣	٠.٨١
٤	٠.٧٦	١٠	٠.٧٨	١٥	٠.٦٨	٢٠	٠.٦٨	٢٤	٠.٧٠
٥	٠.٨١	١١	٠.٧٠	١٦	٠.٥٩			٢٥	٠.٦٦
٦	٠.٦٧								

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٣٣) ومستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠.٣٤٩

يتضح من الجدول (٤) ما يلي:

– تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات بعد الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لدعم ضحايا الجريمة والدرجة الكلية له ما بين (٠,٦٧: ٠,٨٦) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى تمتع البُعد بدرجة جيدة من الصدق.

– تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات بعد التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة والدرجة الكلية له ما بين (٠,٧٠: ٠,٨١) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى تمتع البُعد بدرجة جيدة من الصدق.

– تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات بعد الآثار المترتبة على الجريمة والدرجة الكلية له ما بين (٠,٥٩: ٠,٨٠) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى تمتع البُعد بدرجة جيدة من الصدق.

– تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات بعد الحد من الآثار المترتبة على الجريمة والدرجة الكلية له ما بين (٠,٦٨: ٠,٨١) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى تمتع البُعد بدرجة جيدة من الصدق.

– تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات بعد كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة والدرجة الكلية له ما بين (٠,٦٦: ٠,٨١) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى تمتع البُعد بدرجة جيدة من الصدق.

جدول (٥)

معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات استبيان دور مؤسسات المجتمع المدنى في دعم ضحايا الجريمة والدرجة الكلية للاستبيان (ن = ٣٥)

الخدمات المقدمه		التحديات		الاثار		الحد من الاثار		كيفية تفعيل دورها	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠.٦٧	٧	٠.٧٥	١٢	٠.٦٨	١٧	٠.٧٥	٢١	٠.٧٠
٢	٠.٧٤	٨	٠.٧٤	١٣	٠.٦٥	١٨	٠.٧٤	٢٢	٠.٦٣
٣	٠.٨٠	٩	٠.٧٧	١٤	٠.٧١	١٩	٠.٦٥	٢٣	٠.٧٨
٤	٠.٧٠	١٠	٠.٧٥	١٥	٠.٦٨	٢٠	٠.٧٨	٢٤	٠.٧١
٥	٠.٧٢	١١	٠.٦٩	١٦	٠.٥٦			٢٥	٠.٥٧
٦	٠.٦٢								

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٣٣) ومستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠.٣٤٩

يتضح من الجدول (٥) ما يلي:

- تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠,٥٦: ٠,٨٠) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يدل على أن الاستبيان على درجة جيدة من الصدق.

جدول (٦)

معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد والدرجة الكلية للاستبيان (ن = ٣٥)

البعد	معامل الارتباط
الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لدعم ضحايا الجريمة	٠.٨٧
التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة	٠.٨٢
الآثار المترتبة على الجريمة	٠.٨٤
الحد من الآثار المترتبة على الجريمة	٠.٨٦
كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة	٠.٧٧

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٣٣) ومستوى دلالة (٠,٠٥) =٠.٣٤٩

يتضح من الجدول (٦) ما يلي:

- تراوحت معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد من الأبعاد والدرجة الكلية للمقياس ما بين (٠,٧٧: ٠,٨٧) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يدل على أن الاستبيان على درجة جيدة من الصدق.

ب . الثبات : constancy

لحساب ثبات الاستبيان قامت الباحثة باستخدام معامل ألفا لكرونباخ وذلك بتطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية قوامها (٣٥) خمسة وثلاثون فردا من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية ، والجدول التالي (٧) يوضح النتائج .

جدول (٧)

معامل ألفا كرونباخ للاستبيان (ن =٣٥)

الابعاد	معامل الفا
الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لدعم ضحايا الجريمة	**٠.٨٦**
التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة	**٠.٨١**
الآثار المترتبة على الجريمة	**٠.٧٨**
الحد من الآثار المترتبة على الجريمة	**٠.٨٤**
كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة	**٠.٧٦**
الدرجة الكلية	**٠.٨٩**

يتضح من جدول (٧) ما يلي :

- تراوحت معاملات ألفا لأبعاد الاستبيان ما بين (٠.٧٦ : ٠.٨٦)، كما بلغ معامل ألفا للاستبيان ككل (٠,٨٩) وهي معاملات دالة إحصائياً مما يدل على أن الاستبيان على درجة جيدة من الثبات.

٤ . الصورة النهائية للاستبيان :

استقر الاستبيان في صورته النهائية علي (٢٥) خمسة وعشرون عبارة موزعة علي الابعاد الخمس للاستبيان ، وقد قامت الباحثة بكتابة الاستبيان في صورته النهائية وذلك بترتيب العبارات تبعاً للبعد المنتمية إليه ، كما يتضمن الاستبيان التعليمات الخاصة والتي توضح كيفية التعامل مع الاستبيان (ملحق٣) .

٥ . تصحيح الاستبيان :

لتصحيح الاستبيان قامت الباحثة بوضع ميزان تقدير خماسى ، وقد تم تصحيح العبارات كالتالي:

. دائما (٥) خمس درجات .

. غالباً (٤) أربع درجات .

. أحياناً (٣) ثلاث درجات .

. نادراً (٢) درجتان .

. أبداً (١) درجة واحدة .

ج . حدود البحث : search limits

١ . الحدود المكانية: تشمل علي مؤسسات المجتمع المدنى بمحافظة أسيوط) بجمهورية مصر العربية .

٢ . الحدود الزمنية: قامت الباحثة بإجراءات البحث خلال الفترة شهري يوليو واغسطس ٢٠٢٢م.

٣ . الحدود البشرية : (١٦٨) فرداً من العاملين بمؤسسات المجتمع المدنى بمحافظة أسيوط .

٤ . الحدود الموضوعية : المجتمع المدنى ودوره في دعم ضحايا الجريمة .

د . الدراسة الاستطلاعية :

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية لتقنين أدوات الدراسة على عينة استطلاعية قوامها (٣٥) خمسة وثلاثون فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية في الفترة من ١٢ : ٣٠ /٦ /٢٠٢٢.

هـ . الدراسة الميدانية :

بعد اختبار أداة جمع البيانات بالمعاملات العلمية لها ، قامت الباحثة بتطبيقها على أفراد العينة الأساسية وعددها (١٦٨) فرداً من مؤسسات المجتمع المدنى بمحافظة أسيوط وبنسبة (١٠%) من مجتمع البحث في الفترة من ٢٤ / ٧ الى ٢٥ / ٨ / ٢٠٢٢.

و . المعالجة الإحصائية: Statistical processing

أ- الاساليب الاحصائية المستخدمة .

١- معامل ارتباط بيرسون .

٢- معامل الفاكرونباخ .

٣- متوسط الاستجابة .

٤- الانحراف المعيارى .

٥- الوزن النسبي.

ب- المعالجة الاحصائية لعبارات الاستبيان وحساب الوسط المرجح والوزن النسبى :

اعتمدت الباحثة فى وضع الاستجابة على ميزان تقدير خماسى ، وقد اعتمدت على حساب الوسط المرجح وتحديد الوزن النسبي وفقاً للآتى :

جدول (٨)

الوسط المرجح والاستجابة والوزن النسبى لاستبيان دور مؤسسات المجتمع المدنى في دعم ضحايا الجريمة في المجتمع المصرى

الوسط المرجح	الاستجابة	الوزن النسبى
من ١ إلى أقل من ١.٨	أبداً	ضعيف جداً
من ١.٨ إلى أقل من ٢.٦	نادراً	ضعيف
من ٢.٦ إلى أقل من ٣.٤	أحياناً	متوسط
من ٣.٤ إلى أقل من ٤.٢	غالباً	كبير
من ٤.٢ إلى ٥	دائماً	كبير جدا

ـ عرض وتفسير النتائج : Presentation and interpretation of results

. الاجابة على التساؤل الأول : و ينص على :

١- ما الخدمات التى تقدمها مؤسسات المجتمع المدنى لدعم ضحايا الجريمة ؟

جدول (٩)

متوسط الاستجابة والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات بعد الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لدعم ضحايا الجريمة (ن= ١٦٨)

م	العبارة	م س	ع	الوزن	الترتيب
١	صرف مساعدات مالية للأسر لمواجهة نفقات المعيشة	٤.١٣	٠.٩٠	كبير	١
٢	مساعدة الابناء لاستكمال تعليمهم (المصروفات – الادوات – الكتب)	٢.٧٨	٠.٨٩	متوسط	٣
٣	مساعدة القادرين على العمل بتلك الاسر في ايجاد فرص عمل لهم	١.٧٣	٠.٦٩	ضعيف جدا	٦
٤	توجيه افراد الاسر – حسب الحالة – إلى جهات المساعدة كالمرضى للمستشفيات والعجز لمؤسسات التأهيل وغيرها	٣.٣٣	٠.٩٤	متوسط	٢
٥	تنفيذ مشروعات الاسر المنتجة لزيادة دخل الاسرة	٢.٥٢	٠.٧٢	ضعيف	٥
٦	تقديم أجهزة تعويضية عند الحاجة	٢.٥٥	٠.٧١	ضعيف	٤
	الدرجة الكلية للبعد	٢.٨٤	٢.٢٧	متوسط	

يتضح من الجدول (٩) ما يلى :

- يوضح الجدول (٩) متوسط الاستجابة والانحرافات المعيارية لبعد " الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لدعم ضحايا الجريمة " فقد تراوحت متوسطات الاستجابة ما بين (١.٧٣ : ٤.١٣) بمستوى ما بين الضعيف جدا والمتوسط والكبير، حيث جاءت العبارة رقم (١) بمستوى كبير ، بينما العبارت (٢ ، ٤) بمستوى متوسط ، فيما جاءت العبارات (٥، ٦) بمستوى ضعيف ، أما العبارة (٣) فقد جاءت بمستوى ضعيف جدا، كما بلغ متوسط الاستجابة الكلى لهذا البعد (٢.٨٤) بمستوى متوسط .

. الاجابة على التساؤل الثانى : و ينص على :

٢- ما التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة ؟

جدول (١٠)

متوسط الاستجابة والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات بعد التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة (ن= ١٦٨)

م	العبارة	م س	ع	الوزن	الترتيب
١	لا توجد برامج لدعم الضحايا لاعتمادها في أهداف المؤسسة	٢.١١	٠.٧٥	ضعيف	٥
٢	عملية الدعم ليست من أهداف المؤسسة	٢.١٣	٠.٦٩	ضعيف	٤
٣	الدعم يحتاج إلى موافقات أمنية متعددة	٢.٤٦	٠.٩٩	ضعيف	٣
٤	تقديم هذا الدعم يحتاج إلى كوادر مدربة على هذه الخدمة	٤.٠٥	٠.٨٧	كبير	٢
٥	عدم توافر الإمكانيات المالية الكافية	٤.٠٩	٠.٧٩	كبير	١
	الدرجة الكلية للبعد	٢.٩٧	١.٨٣	متوسط	

- يوضح الجدول (١٠) متوسط الاستجابة والانحرافات المعيارية لبعد " التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة " فقد تراوحت متوسطات الاستجابة ما بين (٢.١١ : ٤.٠٩)

بمستوى ما بين الضعيف والكبير ، حيث جاءت العبارات (٤ ، ٥) بمستوى كبير ، فيما جاءت العبارات (١، ٢ ، ٣) بمستوى ضعيف ، وقد بلغ متوسط الاستجابة الكلى لهذا البعد (٢.٩٧) بمستوى متوسط .

. الاجابة على التساؤل الثالث : و ينص على :

٣- ما الآثار المترتبة على الجريمة ؟

جدول (١١)

متوسط الاستجابة والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات بعد الآثار المترتبة على الجريمة (ن= ١٦٨)

م	العبارة	م س	ع	الوزن	الترتيب
١	آثار نفسية	٣.٧٥	٠.٧٣	كبير	٢
٢	آثار مادية	٤.٢١	٠.٨٣	كبير جدا	١
٣	آثار اجتماعية	٣.٢٧	٠.٦٩	متوسط	٣
٤	عدم القدرة على الرجوع لمزاولة المهنة	٣.٠٥	٠.٧٨	متوسط	٤
٥	آثار اخلاقية	٢.٧٥	٠.٧٦	متوسط	٥
الدرجة الكلية للبعد		٣.٤١	١.٧١	كبير	

- يوضح الجدول (١١) متوسط الاستجابة والانحرافات المعيارية لبعد " الآثار المترتبة على الجريمة" فقد تراوحت ما بين (٢.٧٥ : ٤.٢١) بمستوى ما بين المتوسط والكبير جدا ، حيث جاءت العبارة (٢) بمستوى كبير جدا ، كما جاءت العبارة (١) بمستوى كبير ، فيما جاءت العبارات (٣ ، ٤ ، ٥) بمستوى متوسط ، وقد بلغ متوسط الاستجابة الكلى للبعد (٣.٤١) بمستوى كبير.

. الاجابة على التساؤل الرابع : و ينص على :

٤- كيف يتم الحد من الآثار المترتبة على الجريمة ؟

جدول (١٢)

متوسط الاستجابة والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات بعد الحد من الآثار المترتبة على الجريمة (ن= ١٦٨)

م	العبارة	م س	ع	الوزن	الترتيب
١	التأهيل النفسي	٣.١٥	٠.٥٩	متوسط	٤
٢	التوعية المجتمعية	٣.٩٨	٠.٧٢	كبير	٢
٣	الدعم المادى	٤.٠٠	٠.٧٣	كبير	١
٤	التأهيل المهني	٣.٧٣	٠.٧١	كبير	٣
الدرجة الكلية للبعد		٣.٧٢	١.٤٠	كبير	

- يوضح الجدول (١٢) متوسط الاستجابة والانحرافات المعيارية لبعد " الحد من الآثار المترتبة على الجريمة " فقد تراوحت متوسطات الاستجابة ما بين (٣.١٥ : ٤) بمستوى ما بين المتوسط والكبير ، حيث جاءت العبارة (١) بمستوى متوسط ، كما جاءت العبارة (٢ ، ٣ ، ٤) بمستوى كبير ، وقد بلغ متوسط الاستجابة الكلى لهذا البعد (٣.٧٢) بمستوى كبير.

ـ الاجابة على التساؤل الخامس : و ينص على :

٥- كيف يتم تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة ؟

جدول (١٣)

متوسط الاستجابة والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات بعد كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة (ن= ١٦٨)

م	العبارة	م س	ع	الوزن	الترتيب
١	إعداد برامج متخصصة لدعم ضحايا الجريمة من خلال الخبراء والمختصين	٣.٤١	٠.٦٢	كبير	٤
٢	تدريب كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع ضحايا الجريمة	٣.٩٤	٠.٧٥	كبير	٣
٣	تخصيص ميزانية في كل مؤسسة لتنفيذ هذه البرامج	٤.٢١	٠.٧٣	كبير جدا	٢
٤	التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات المختصة في مجال الجريمة	٢.٨١	٠.٦٧	متوسط	٥
٥	التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنى وبعضها البعض	٤.٣٦	٠.٦٣	كبير جدا	١
	الدرجة الكلية للبعد	٣.٧٥	١.٤٩	كبير	
	الدرجة الكلية للاستبيان	٣.٣	٤.٠٠	متوسط	

- يوضح الجدول (١٣) متوسط الاستجابة والانحرافات المعيارية لبعد " تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة " فقد تراوحت متوسطات الاستجابة ما بين (٢.٨١ : ٤.٣٦) بمستوى ما بين المتوسط والكبير والكبير جداً، حيث جاءت العبارات (٣ ، ٥) بمستوى كبير جداً ، كما جاءت العبارات (١ ، ٢) بمستوى كبير ، فيما جاءات العبارة (٤) بمستوى متوسط ، وقد بلغ متوسط الاستجابة الكلى لهذا البعد (٣.٧٥) بمستوى كبير .
- وقد بلغ متوسط الاستجابة للاستبيان ككل (٣.٣) بمستوى متوسط .

وقد جاء متوسط الاستجابة العام للاستبيان ككل بمستوى متوسط ، وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بشكل متوسط حول الواقع الفعلى لدور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم ضحايا الجريمة وذلك من منظور الخدمات التى تقدمها والتحديات التى تواجهها والاثار المترتبة على الجريمة وكيفية الحد منها إضافة إلى كيفية تفعيل دور تلك المؤسسات فى دعم ضحايا الجريمة.

مناقشة النتائج : Discuss the results

أشارت نتائج الدراسة (البعد الاول: الخدمات التى تقدمها مؤسسات المجتمع المدنى لدعم ضحايا الجريمة) إلى أن أهم الخدمات التى تقدمها مؤسسات المجتمع المدنى وبشكل كبير هى صرف مساعدات مالية للأسر لمواجهة نفقات المعيشة ومساعدة الابناء لاستكمال تعليمهم ، وذلك تماشيا مع توجه الدولة المصرية من أجل تحقيق حياة كريمة لكافة المواطنين وتدشين العديد من المشروعات القومية التى تسعى للحد من الفقر ومواجهة غلاء المعيشة خاصة فى أعقاب جائحة كورونا والتضخم العالمى نتيجة التوترات الاقتصادية والعسكرية حول العالم ، ولهذا فقد اتجهت مؤسسات المجتمع المدنى بقوة نحو هذا الاتجاه لكونها فى قلب الحدث فهى متغلغلة بين المواطنين بطبيعة عملها منذ عدة سنوات ولديها العديد من الملفات التى تلتزم بها تجاه الفقراء والمحتاجين والضحايا ، ليس ذلك وحسب بل تتعاون مع مؤسسات الدولة فى بعض المجالات كالمجال الصحى وتوجيه أفراد الاسر – حسب الحالة – إلى جهات المساعدة كالمرضى للمستشفيات والعجز لمؤسسات التأهيل وغيرها .

فيما أشارت النتائج إلى أن هناك ضعف شديد فى بعض الخدمات التى تقدمها مؤسسات المجتمع المدنى للضحايا والمحتاجين وعلى رأسها الاهتمام بتنفيذ مشروعات الاسر المنتجة لزيادة دخل الاسرة ومساعدة القادرين على العمل بتلك الاسر في ايجاد فرص عمل لهم وهذا قد يساعد فى حل المشكلة بشكل جذرى فالاهتمام بمشروعات الاسر المنتجة أو المساعدة فى إيجاد فرصة عمل لرب أسرة هذا من شانه أن يرفع العبء عن كاهل الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فى دعم ورعاية تلك الاسرة بل ويتعدى ذلك المنظور المالى إلى المنظور الاجتماعى للاسرة فهى أسرة فاعلة منتجة وليست من المحتاجين ، كذلك ضعف تقديم أجهزة تعويضية للمصابين عند الحاجة بالرغم من وجود رعاية خاصة لذوى الهمم فى الدستور والقانون المصرى وحتى على الصعيد الانسانى فالمجتمع بطبيعته يشعر بالتعاطف مع المصابين وأصحاب الامراض ، وكذلك هذا الامر قد يساعد الضحايا على السعي لإيجاد عمل مناسب لهم بدلا من الاعتماد على الغير.

وتتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة " العشرى ، ٢٠٢٢" والتى أشارت إلى أن ومؤسسات المجتمع تقدم المساعدات المادية، والصحية، وتوفير المأوى ، وقد تكون هناك خدمات متخصصة لفئات معينة من ضحايا الجريمة كالمرأة والأطفال وكبار السن و المشاركة فى برامج إعادة تأهيل الضحايا واندماجهم الاجتماعى، ونشر الوعى بمخاطر الجريمة.

فيما تختلف مع نتائج دراسة " الحارسى ، ٢٠١٨" وقد أشارت إلى أهم الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدنى وهى العمل على توفير الوظائف المناسبة للشباب العاطل ، العمل على تقديم مساعدات للفقراء ، والاهتمام بمشروعات الأسر المنتجة .

وقد أشارت نتائج الدراسة (البعد الثانى : التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة) إلى أهم التحديات التى تعوق عمل مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم الضحايا ورعايتهم والمتمثلة فى عدم توافر الإمكانيات المالية الكافية ، وهذا الامر هو غاية الخطورة ليس لوجود قصور بمؤسسات االمجتمع المدنى فى توفير الموارد وإنما فى زيادة معدلات الجريمة وبالتلى زيادة أعداد الضحايا الامر الذى يحد كثيراً من فعالية دور تلك المؤسسات على الصعيد المالى أو حتى الكوادر التى تقوم بتقديم الخدمات وهو التحدى الثانى بأن هذا الدعم يحتاج إلى كوادر مدربة على هذه الخدمة ، ومع كثرة الجرائم وزيادة اعداد الضحايا يزيد العبء الواقع على كاهل الكوادر البشرية التى تقوم بتقديم تلك الخدمات وفى أغلب الاوقات تكون كوادر من المتطوعين بدون أجر وهذا يجعلهم يستقطعون جزءا من يومهم لهذا العمل لوجود التزامات أخرى لديهم ، وهذا الامر يحتاج إلى حلول أكثر إبداعا أولاً فى الحد من الجريمة ثانياً فى طرق جذب كوادر مدربة على هذا العمل .

كما أوضحت النتائج أن من التحديات الاضعف تأثيراً على مؤسسات المجتمع المدنى هى أن الدعم يحتاج إلى موافقات أمنية متعددة ، وهذا لأن تلك المؤسسات يجب أن تعمل تحت ضوابط معينة ورقابة وزارة الشئون الاجتماعية ، كما أن عملية الدعم قد تكون ليست من أهداف المؤسسة أو لا توجد برامج لدعم الضحايا لاعتمادها في أهداف المؤسسة ، تلك التحديات يصعب كثيراً تواجدها فى المؤسسات المعاصرة فى المجتمع المدنى لأن هناك تطور كبير فى خطط وبرامج مؤسسات المجتمع المدنى الامر الذى نوه عنه رئيس الجمهورية فى عدة لقاءات حينما أشار انه يمكن إسناد إدارة بعض الملفات إلى مؤسسات المجتمع المدنى إذا لم تحقق المؤسسات الحكومية النتائج المرجوة منها لأنها أثبتت كفاءة فى تلك الملفات.

وتتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة "العضايلة ٢٠١٨ " وخلصت إلى أن أهم التحديات التى تعوق مؤسسات المجتمع المدنى هى التحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية الاجتماعية على الترتيب ،

كما أكدت دراسة " العشرى ، ٢٠٢٢" على أن عمل مؤسسات المجتمع المدنى يقتضى وضع بعض الضوابط التى تضمن قيامها بأداء دورها فى هذا النطاق .

فيما تختلف مع نتائج دراسة " الحارسى ، ٢٠١٨" وقد أشارت إلى ان أهم التحديات وهى عدم وجود خطط تنموية واضحة ، عدم توافر بيانات إحصائية دقيقة عن حاجات السكان ، وانخفاض مستوى الخدمات التى تقدمها مؤسسات المجتمع المدنى .

وأظهرت نتائج الدراسة (البعد الثالث : الآثار المترتبة على الجريمة) أن الاثار المادية والنفسية هى الاكثر حدوثاً لضحايا الجريمة وبنسبة كبيرة وهى الاثار الاكثر منطقية فحدوث الجريمة يسبب غياب أو إصابة أو فقدان أحد أفراد الاسرة أو عضو من أعضاءه ويترتب عليه حدوث حالة نفسية سيئة للضحية ذاته وذويه ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل يمتد إلى الناحية المادية فربما كان الضحية أو الجانى ذاته رب أسرة أو أحد المسئولين عنها ثم تم فقده أو أصبح غير قادراً على العمل وتلبية احتياجات الاسرة من جانب أو التلبية حاجاته شخصيا سواء للتقاضى أو العلاج .

كما أن أثر الجريمة لن تتوقف عن حد الفرد والأسرة بل تمتد إلى المجتمع وهذا يزيد من العبء الواقع على الضحية فبالرغم من وجود متعاطفين مع الضحايا إلا أن هناك أيضا فئات متنمرة تزيد الامر سوءاً سواء عن قصد أو عن جهل أو ابتعادا عن المشاكل من وجهة نظرهم ، وهذا قد يحد من قدرة بعض الضحايا على الرجوع لمزاولة المهنة سواء لعدم القدرة البدنية أو النفسية أو تجنباً لبعض السلوكيات الغير أخلاقية من قبل بعض المحيطين وهذا قد ينعكس على المستوى الاخلاقى لبعض الضحايا أو لذويهم ، ولهذا فإن خطورة الجريمة في كونها لن تتوقف عن فاعلها وتنتهى بمجرد معاقبته بل تمتد إلى أبعاد لم ولن يدركها الكثيرون إلا بعد فوات الاوان.

وتتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة "الجعيد ٢٠١٨ " وأظهرت الدراسة تدنى الوضع الاقتصادي لأسر السجناء، وإن ٤٠% من أسر السجناء تعتمد على الضمان الاجتماعي اعتماداً أساسياً. وكشفت الدراسة عن الأثر السلبي لسجن الأب على الأسرة وأفرادها وتمثل في انخفاض المستوى الدراسي وزيادة الانحراف لدى الأبناء، والانعكاسات على الزوجة ونفسيتها.

وأكدت نتائج الدراسة (البعد الرابع : كيفية الحد من الآثار المترتبة على الجريمة) على أن الدعم المادى هو العامل الاكثر تأثيراً فى الحد من أثار الجريمة لكونه المحرك الاساسي لمختلف مناحى الحياة بل وأكدت النتائج على عامل أخر لا يقل أهمية عن العامل امادى وهو التوعية المجتمعية فالضحية قد يكون انا أو انت أو قريب لنا أو أحد المقربين منا فلو نظرنا إليه نظرة متدنية أو ناقدة أو غيرها من النظرات الجارحة أو قمنا بعزلة عن المجتمع دون قصد فهذا يجعلنا نحن أيضا مرتكبى جريمة ليست فى حق فرد وإنما قد يكون فى حق أسرة أو عائلة بأكملها ولهذا فالتوعية المجتمعية بكيفية التعامل مع ضحايا الجريمة أمراً بالغ الاهمية ويجب على جميع المؤسسات الحومية والمجتمع المدنى على حد سواء أن يقوموا به على أكمل وجه.

كما أظهرت النتائج عاملاً ثالثا أيضا لا يقل أهمية عن العامل المادى والتوعية المجتمعية آلا وهو التأهيل المهنى فهو أحد حلول العامل الاول وهو العامل المادى ونتيجة للعامل الثانى وهو التوعية المجتمعية بأهمية التعامل الجيد مع الضحايا، فتأهيل الضحايا للعمل وإيجاد فرص عمل لهم يساعد فى حل مشكلة الدعم المادى لهم وبهذا نكون قد خففنا العبء الواقع على المؤسسات الداعمة وساعدنا شخصاً على أن يكون اكثر فعالية واندماجا فى المجتمع وحسنا الحالة النفسية له ولأسرته وهذا يساعد كثيراً فى عملية التأهيل النفسي لضحايا الجريمة ، ولهذا فقد أشارت النتائج أن التأهيل النفسي جاء فى الترتيب الاخير من حيث الاهمية .

وتتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة "العضايلة ٢٠١٨ " وخلصت الدراسة إلى أن أهم البرامج التى تقدمها المؤسسات هى برامج التدريب والتأهيل لأفراد المجتمع المحلى وتنمية مهاراتهم لمواجهة متطلبات الحياة ، دراسة " العشرى ، ٢٠٢٢" والتى أشارت إلى ضرورة المشاركة فى برامج إعادة تأهيل الضحايا واندماجهم الاجتماعى ، وكذلك نتائج دراسة " الحارسى ، ٢٠١٨" وقد أشارت إلى أهم الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدنى وهى العمل على توفير الوظائف المناسبة للشباب العاطل ، العمل على تقديم مساعدات للفقراء ، والاهتمام بمشروعات الأسر المنتجة .

وقد بينت نتائج الدراسة (البعد الخامس : كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم ضحايا الجريمة) أن أهم العوامل التى تساعد على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم ضحايا الجريمة هو التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنى وبعضها البعض ولهذا العامل ضرورة قصوى وذلك لكون الكثير من مؤسسات المجتمع المدنى تهتم ببعض الضحايا الاكثر شهرة او معرفة بهم وتترك الكثيرين غيرهم دون دعم

والجميع يعتقد انه يحقق أقصى ما يمكن تحقيقه ولديه أرقام تدل على ذلك في حين أننا لو قمنا بجمع تلك الارقام لوجدنا أن أغلب الضحايا والمحتاجين يتم تقديم الدعم لهم في حين أننا لو دققنا النظر في البيانات لدى الكثير من مؤسسات المجتمع المدنى سنجد ان هناك تكرار لكثير من الحالات بين عدة مؤسسات في حين تم إهمال الكثير من الحالات الاخرى ، ولهذا فإن التعاون بين المؤسسات سيزيد من عدد المستفيدين ويحقق جودة أعلى في إيصال الدعم لمستحقيه، وكذلك على كل مؤسسة أن تقوم بتخصيص ميزانية محددة لتنفيذ هذه البرامج من اجل تحديد النطاق التى يمكن لها أن تعمل فيه في مجال الدعم وتحديد الاولويات بالنسبة لها في ضوء التعاون مع المؤسسات الاخرى للمجتمع المدنى والمؤسسات الحكومية .

كما اكدت النتائج على أن تدريب كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع ضحايا الجريمة يزيد من فعالية دور مؤسسات المجتمع المدنى فكيف لا وهؤلاء هم المنفذون الحقيقيون والمتعاملون المباشرون مع الضحايا وهم أيضا القائمون بعمل التقارير عن الحالات التى يقومون بمتابعتها ولهذا يجب تدريبهم جيداً واختيارهم جيداً من الاساس لأنهم الصورة الحقيقية للمؤسسة ، ومن ضمن هذه الكوادر يجب الاستعانة بمتخصصين لإعداد برامج متخصصة لدعم ضحايا الجريمة لكون تلك البرامج في غاية الاهمية وتحتاج إلى قدر كبير من العلم والمعرفة والخبرة العملية في المجال من اجل وضع برامج تتناسب مع الوضع القائم والمستقبل مع مراعاة إمكانيات المؤسسة ومتطلبات الواقع .

وأخيرا فقد اكدت النتائج على ضرورة التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات المختصة في مجال الجريمة للحصول على بيانات دقيقة عن الجرائم والضحايا وكذلك تحديد الاولويات بالنسبة لها وتنسيق الادوار بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى في دعم ضحايا الجريمة.

وتتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة " العشرى ، ٢٠٢٢" والتى أشارت إلى أن مساعدة ضحايا الجريمة وتلبية احتياجاتهم، تتطلب التعاون بين مؤسسات الدولة المختصة من جانب، ومؤسسات المجتمع المدنى المعنية بضحايا الجريمة من جانب آخر، حيث تتعدد هذه الاحتياجات التى تهدف إلى حماية حقوق الضحايا، كما يرتبط مستوى المساعدة المطلوب بشكل عام بنوع الضرر الذى تم التعرض له، وقد تكون هناك خدمات متخصصة لفئات معينة من ضحايا الجريمة.

الاستخلاصات : concludes

فى ضوء نتائج البحث تم التوصل إلى الاستخلاصات الاتية :

- أهم الخدمات التى تقدمها مؤسسات المجتمع المدنى هى صرف مساعدات مالية للأسر لمواجهة نفقات المعيشة ومساعدة الابناء لاستكمال تعليمهم .
- هناك ضعف شديد فى تنفيذ مشروعات الاسر المنتجة ومساعدة القادرين على العمل بتلك الاسر في ايجاد فرص عمل لهم .
- أهم التحديات التى تعوق عمل مؤسسات المجتمع المدنى هى عدم توافر الإمكانيات المالية الكافية والحاجة إلى كوادر بشرية كفؤة .
- الاثار المادية والنفسية هى الاكثر حدوثاً لضحايا الجريمة .
- الدعم المادى والتوعية المجتمعية والتأهيل المهنى هى العوامل الاكثر تأثيراً فى الحد من أثار الجريمة .
- أكثر العوامل التى تساعد على تفعيل دور المجتمع المدنى فى دعم ضحايا الجريمة هى التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنى وبعضها البعض والتنسيق مع الجهات الحكومية إضافة إلى توفير كوادر بشرية مؤهلة.

التوصيات : Recommendations

فى ضوء أهداف البحث وما تم التوصل إليه من نتائج ، توصى الباحثة بما يلى:

١- الاهتمام ببرامج التأهيل المهني لضحايا الجريمة لما لها من تأثير فعال في تحسين الحالة المادية والنفسية للضحية ولأسرته .

٢- ضرورة تفعيل مشروعات الاسر المنتجة وتشجيع الايدى العاملة .

٣- العمل على جذب الكوادر الكفؤة للتعامل مع ضحايا الجريمة.

٤- العمل على تدشين حملات التوعية المجتمعية بفنون المعاملات وتبنيها بكافة المؤسسات والجهات الحكومية والغير حكومية لجعلها ثقافة مجتمعية راقية.

٥- التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى والجهات الحكومية المسؤولة عن الجريمة.

٦- ضرورة التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وبعضها البعض في مجال دعم ضحايا الجريمة.

٧- السعي لإيجاد حلول مبتكرة لتوفير الامكانيات المادية اللازمة لتنفيذ برامج دعم ضحايا الجريمة من قبل مؤسسات المجتمع المدني .

المراجع : references

١. نجم، محمد صبحي: رضا المجني عليه وأثره على المسئولية الجنائية – دراسة مقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣، ص ٧١.

٢.إبراهيم، ناجي بدر: مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للتجريم. الرياض: مجلة البحوث الأمنية، تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، العدد ٢٦، ذو الحجة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤، ص١٣٤.

٣.أبو شامة ، تقوى : تعويض ضحايا الجرائم الإرهابية ، مجلة العدل ، ع (٥٦) ، السودان : وزارة العدل ، المكتب الفنى ، ٢٠٢٠ ، صص ١١٧-١٢٧.

٤.أحمد، هلالي عبد اللاه: شرح قانون العقوبات القسم العام، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧، ص٣٣.

٥.بخيت، تقوى سيد: الخصائص الاجتماعية لضحايا الجريمة في المجتمع المصري تحليل مضمون في إحدى الجرائد المتخصصة في نشر الجرائم. (جامعة أسيوط: كلية الآداب- قسم علم الاجتماع، رسالة دكتوراه، ٢٠١٢ ، ص ١٩ .

٦.بدوي، أحمد زكي: معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية ، القاهرة : دار الكتاب المصري ، ١٩٨٧، ص٢٥٢ .

٧.الجعيد ، نورة عايض : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسر السجناء دراسة اجتماعية لبعض أسر السجناء في مدينة جدة ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، المملكة العربية السعودية : جامعة الملك عبد العزيز ، ٢٠١٨ .

٨.جماعة من كبار اللغويين العرب: المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩م ، ص٢٦٢.

٩. الحارسى ، أحمد مخلد : دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق العشوائية ، المجلة العربية للنشر العلمي ، ع(٤) ، الاردن ، ٢٠١٨.

١٠. حربه، سليم إبراهيم: القتل العمد وأوصافه المختلفة ، بغداد: مطبعة بابل،١٩٨٨، ص٥.

١١. حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل: دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين، الفصل الخامس عشر- حماية وإنصاف ضحايا الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان، ص ص ٦٦٤ — ٦٦٥ .

١٢. خلفي، عبد الرحمن: مدى مسئولية الدولة عن تعويض ضحايا الجريمة – الأساس والنطاق دراسة في الفقه والتشريع المقارن، الإمارات العربية المتحدة: الشارقة، مجلة الشريعة والقانون، العدد السابع والأربعون، يوليو ٢٠١١ ، ص ٣٢٩.

١٣. الخليفى ، أمينة سعد : دور الشرطة في رعاية ضحايا الجريمة ، المجلة القانونية والقضائية ، ع(١) ، قطر : وزارة العدل – مركز الدراسات القانونية والقضائية ، ٢٠١٦ ، صص ٣٩٧-٤٧٢.

١٤. الرقاد ، عبد الله خلف : دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الجريمة ، المؤتمر العلمى الدولى العاشر "التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والانسانية والطبيعية في بيئة متغيرة " ، تركيا : اسطنبول ، ٢٠١٩ ، صص ٢٧٢١-٢٧٦٧.

١٥. سعدون ، محمد عبد المحسن ، جاسم ، محمد على : حماية حقوق ضحايا الجريمة في مرحلة التحقيق الابتدائي ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية ، مج (٧) ، ع(٤) ، العراق : جامعة بابل ، كلية القانون ، ٢٠١٥ ، صص ٦٧-١١١.

١٦. الشحى ، محمد على : دور الاجهزة الامنية في حماية ضحايا الجريمة تطبيقا على ضحايا الاتجار بالبشر ، المؤتمر العربى السابع للمسؤولين عن حقوق الانسان فى وزارات الداخلية ، تونس ، ٢٠٢١ .

١٧. عبد العال، محمد عبد اللطيف: مفهوم المجني عليه في الدعوى الجنائية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص ص١٥-١٦.

١٨. عبد الفتاح ، محمد: الجمعيات الأهلية النسائية – قضايا ومشكلات، القاهرة : المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٨. ، ص ٤٠ .

١٩. العشرى ، عبده : دور الجمعيات الاهلية فى مساعدة ضحايا الجريمة ، المجلة الجنائية القومية ، مج (٦٥) ، ع(٣) ، مصر ، ٢٠٢٢،صص ٩٣-١١٢.

٢٠. العضايلة ، لبنى : دور مؤسسات المجتمع المدنى العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان ، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) ، مجلد ٣٣(٥) ، الاردن ، ٢٠١٩، صص ٧٠٩-٧٥٠.

٢١. عطية ، عبد الرحمن علي: الداخلية تعلن عن جهودها بكافة قطاعاتها خلال عام ٢٠٢٢ ، مقال منشور بتاريخ ، ٢٣-١-٢٠٢٣، مصر : بوابة الاهرام .

٢٢. عوض، محمد محيي الدين: حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، القاهرة: دار النهضة، ١٩٨٩، ص٣٢٢.

٢٣. العويجي، مصطفى: الضحية ذلك المنسي ، الرياض: المجلة العربية للدراسات الأمنية، إصدارات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، العدد السادس، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧. ص١٥.

٢٤. موسى، سعود محمد: شكوى المجني عليه، دراسة مقارنة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، ١٩٩٠ ، ص ١٧٧.

٢٥. هلال ، ناجى محمد : ضحايا الجريمة دراسة اجتماعية على عينة من ضحايا جرائم السرقة ، مجلة الفكر الشرطي ، مج (٢١) ، ع (٨٢) ، الامارات : القيادة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث الشرطة ، ٢٠١٢ ، صص ٩٣-١٣١.

٢٦. وثيقة الأمم المتحدة، استعمال وتطبيق إعلان المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، E/CN.15/1997/16 مذكرة من الأمين العام، الفقرة١.

٢٧. الوراقى ، منال : مصر تسجل ارتفاعا في معدلات الجريمة.. ما الذي يقف خلف تلك الزيادة؟ ، مقال منشور بتاريخ ١٥-٨-٢٠٢١ ، مصر : جريدة الشروق.

28. Ann Wolbert Burgess, Cheryl Regehr & Albert Roberts; "**Victimology**: **Theories and Applications**". 1st ed., London, Jones and Bartlett Publishers International, World Headquarters, 2010. p. 4 .

29. Clarke, Gerard,: Non-Governmental Organizations (NGOs) and Politics in the Developing World, University of Wales, Swansea, Political Studies (1998), XLVI, 36–52,p 42.

30. Karmen, Andrew; "**Crime Victim**: **An Introduction to Victimology**". New York: Wadsworth Publishing Company, 2010, p.20.

31. Martens, Kerstin, Mission Impossible? Defining Nongovernmental Organizations, Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations Vol. 13, No. 3, September 2002, p271.

32. Neubert, Dieter,: **Civil societies in Africa**؟ Forms of social self-organization between the poles of globalization and local socio-political orde, Bayreuth African Studies Working Papers Civil Society in Africa? No. 12. P 5.

33. Spalek, Basia; "**Crime Victims**: **Theory**, **Policy and Practice**". London, Palgrave. 2006.p.9.

34. Viano, Emilio C.; "Victimology Today: Major Issues in Research and Public Policy". (in) Peggy M. Tobolowsky

(editor); "*Understanding Victimology: Select Readings*".U.S.A., Anderson Publishing Co., 2000, 10.

35. Walklate, Sandra; "**Imagining the Victim of Crime**". 1st ed., London, Open University Press, 2007. P.27.

36. Walklate, Sandra; "**Men**, **Victims and Crime**". (in) Pamela Davies, Peter Francis & Chris Greer (editors); "*Victims, Crime and Society*". London, Sage Publications, 2007. P.144.

37. Wasserman, Eidell and Ellis, Carroll Ann,: Impact of crime on victims, March 2010 National Victim Assistance Academy Track 1: Foundation-Level Training, chap6,p1

38. Wasserman, Eidell and Ellis, Carroll Ann,: Impact of crime on victims (Op. cit, p5.)